### صاحب السمو هنأ رئيسي ڤنزويلا والرأس الأخضر بالعيد الوطني لبلديهما

# أمير قطر يصل إلى الكويت اليوم في زيارة أخوية

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

يصل الى البلاد اليوم صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة والوفد المرافق لسموه في زيارة أخوية للبلاد يقدم فيها التهاني لأخيه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد بمناسبة شهر رمضان المبارك.

الى ذلك بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد ببرقية تهنئة الى الرئيس جورجي كارلوس فونسيكا رئيس جمهورية الرأس الاخضر الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ببرقية تهنئة الى الرئيس جورجي كارلوس فونسيكا رئيس جمهورية الرأس الاخضر الصديقة ضمنها خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية.

كما بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد ببرقية تهنئة الى الرئيس نيكولاس مادورو رئيس جمهورية ڤنزويلا البوليفارية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ببرقية تهنئة الى الرئيس نيكولاس مادورو رئيس جمهورية ڤنزويلا البوليفارية الصديقة ضمنها خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ببرقية تهنئة مماثلة.

## ناصر المحمد يستقبل المهنئين 9 الجاري

سمو الشيخ ناصر المحمد

يستقبل سمو الشيخ ناصر المحمد، المهنئين بحلول شهر رمضان المبارك، عقب صلاة التراويح من مساء يوم الأربعاء: 11 رمضان الموافق: 9 يوليو 2014 م، في ديوانه بالشويخ.

### وفد الشركة زار "قوة واجب بوبيان" بحضور آمر القوة البرية العميد ركن بدر العوضي

# "زين" تشارك قيادة القوة البرية في "الدفاع" مأدبة الإفطار

فريق «زين» والعميد ركن بدر العوضي يتوسطون أفراد قوة واجب بوبيان

أقامت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت مأدبة إفطار رمضانية مع قيادة القوة البرية في وزارة الدفاع في قاعدة (قوة واجب بوبيان)، وذلك رغبة منها في مشاركة حماة الوطن هذه اللحظات الروحانية في الشهر الفضيل، وتقديرا لهم على جهودهم الجبارة والتأهب الدائم في العمل.

وأفادت الشركة في بيان صحافي بأن الزيارة التي قام بها وفد الشركة في جزيرة بوبيان وبحضور آمر القوة البرية العميد ركن بدر العوضي أتت في إطار حملتها المكثفة للمسؤولية الاجتماعية التي أطلقتها خلال بداية الشهر الكريم، والتي تتضمن مختلف الأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية والاجتماعية التي تشمل كل فئات المجتمع ولإضفاء روح البهجة في نفوسهم.

وأوضحت زين أن هذه المبادرة جاءت لتعكس بالغ الامتنان والتقدير الذي أرادت الشركة أن تعبر عنه لجنودنا البواسل ممن يسهرون على حماية وأمن الوطن ويتفانون في أداء عملهم على أتم وأكمل وجه طوال العام وخصوصا في شهر رمضان المبارك.

وذكرت الشركة أن قيادة القوة البرية قامت باستقبال وفد الشركة في قاعدة (قوة واجب بوبيان)، حيث تضمنت الزيارة تبادل أطراف الحديث حول مهام القاعدة وأهم المرافق التي تم إنشاؤها حديثا، إلى جانب مشاركة الطرفين وجبة الإفطار في جو أخوي غمرته الأجواء الرمضانية.

وبهذه المناسبة، قال مدير إدارة العلاقات والاتصالات في زين وليد الخشتي «إن الشركة تولي اهتماما كبيرا بشبابنا ورجالنا المثابرين القائمين على أمن المجتمع وسلامته في مختلف القطاعات، فهم يضحون بأنفسهم وبأوقاتهم للحفاظ على أرواح الآخرين بدلا من قضائها مع أسرهم وأقاربهم». وأضاف بقوله «لذا فقد حرصنا في هذه البادرة على مشاركة قيادة القوة البرية في وزارة الدفاع وجبة الإفطار في هذه الأيام المباركة، وخصوصا أنهم يؤدون واجبات عملهم في هذا الجو الشاق أثناء الصيام في المناطق البعيدة ومنها جزيرة بوبيان».

ومضى في قوله «وقد ارتأينا أن نقطع المسافات الطويلة ونشاركهم وجبة الإفطار في مقر عملهم لأننا جزء من هذا المجتمع وخدمته واجب علينا ومن هذا المنطلق أتت مشاركاتنا الاجتماعية».

# «الكهرباء»: اتصالات ذكية وفائقة السرعة لرفع مستوى الأمن والسلامة في المحطات

دارين العلي

بدأت وزارة الكهرباء والماء تنفيذ خطتها الرامية لإنشاء شبكة اتصالات حديثة وذكية وفائقة السرعة ومتنوعة الخدمات والمسارات لمراكز المراقبة والتحكم ومحطات توليد القوى ومحطات التحويل الرئيسية المرتبطة بها مع توفير خدمات الاتصالات الرقمية الصوتية والمرئية مع إمكانية رفع مستوى الأمن والسلامة بمراقبة محطات التحويل الرئيسية بالكاميرات وأجهزة الكشف للمتسللين للحفاظ عليها.

ولفتت مصادر الى أن البداية ستكون بتنفيذ مشروع تزويد وتمديد كيبلات ألياف ضوئية بين محطات التحويل الرئيسية القائمة من خلال طرح أعمال بقيمة إجمالية 20 مليون دينار في مناطق مختلفة من البلاد.

وأشارت المصادر الى انه من بين أهداف المشروع مراقبة الأجهزة التابعة لخدمات الوزارة الفنية من معدات تكييف ومعدات مكافحة إنذار الحريق ولمواجهة القصور الحالي في الخدمة، حيث تعاني شبكة الاتصالات الحالية من اختناقات وازدحامات في بعض مقاطعها، مما يسبب صعوبة إيجاد مسارات بديلة لنقل المعلومات والبيانات الخاصة بمحطات التحويل الجديدة.

وأضافت المصادر أن المشروع يهدف إلى تحقيق التوازن الخدمي بين المناطق المختلفة ومحطات التحويل الرئيسية في مختلف المناطق المختلفة وتعزيز وصول التيار الكهربائي للمستهلكين ورفع سرعة إنجاز الأعمال وإعادة التيار الكهربائي في الحالات الطارئة بالإضافة إلى الاستفادة من التطبيقات المتطورة والحديثة لأنظمة الاتصالات الذكية لرفع كفاءة وفعاليات شبكة نقل المعلومات والاتصالات التابعة للوزارة.

# الهملان: وزارة الشباب تطلق بطولة «الكندري للرماية 7»

عمر الهملان

تحت رعاية استراتيجية من وزارة الدولة لشؤون الشباب تنطلق «بطولة الكندري الرمضانية السابعة للرماية» خلال الفترة من 5حتى 9 الجاري حرصا من وزارة الدولة لشؤون الشباب على دعم الأنشطة الشبابية سيتم إطلاق طلقة البداية بحضور وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح في مجمع ميادين الرماية.

من جهته، قال مدير إدارة المبادرات الشبابية عمر الهملان ان وزارة الدولة لشؤون الشباب تحرص على احتضان ودعم وتشجيع الطاقات الشبابية حيث ان مثل هذه البطولة التي تتميز بطابع تنافسي ودي ويتم من خلاله استقطاب جميع أطياف المجتمع الكويتي في شهر رمضان المبارك وتنظم من قبل مجموعة شبابية كويتية حيث تنقسم بطولة الكندري الرمضانية للرماية إلى عدة فئات منها فئة البراعم من الذكور والإناث وأيضا فئة النساء إلى جانب منافسة لفئة الرجال من المدنيين والعسكريين ولن تخلو بطولة الكندري من مشاركة المحترفين من داخل وخارج الكويت.

### في أول دراسة من نوعها حول تأثيرها على ازدياد واستقرار أعداد وكفاءة العمالة

# المجدلي: زيادة الكوادر المالية للعاملين في «الخاص» حققت أهدافها الوطنية

أسامة دياب

فوزي المجدلي

أكد أمين عام برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة فوزي المجدلي، أن الدراسة التي أعدها البرنامج لزيادة الكوادر للعاملين في القطاع الخاص والتي تم تطبيقها من خلال صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 405 لسنة 2012 بشأن زيادة الكوادر المالية للعمالة الوطنية في القطاع الخاص قد أحدثت أثرا ايجابيا على العمالة الوطنية في هذا القطاع الحيوي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على نتائج دراسة أثر كوادر القطاع الحكومي على استقرار العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية، والآليات المقترحة لمعالجتها التي قام باجرائها برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهات التنفيذية للدولة عام 2012.

وأشار المجدلي الى أن أهداف هذه الدراسة تكمن في الكشف عن آراء العمالة الوطنية في عينة الدراسة حول تأثير الزيادة في الكوادر المالية على تزايد حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وآراء العمالة الوطنية في عينة الدراسة حول تأثير الزيادة في الكوادر المالية على الحد من انتقال العمالة الوطنية من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي، وآراء العمالة الوطنية في عينة الدراسة حول تأثير الزيادة في الكوادر المالية على رفع كفاءة أداء العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وقد تم سحب عينة الدراسة بطريقة عشوائية من جملة العمالة الوطنية في القطاع الخاص بواقع 1000 مفردة، وتم هذا الاختيار على أساس تصنيف مجتمع العمالة الوطنية في القطاع الخاص وفقا للمستوى التعليمي بحيث تكون النسبة للمؤهل في عينة الدراسة مقاربة للنسبة الموجودة في مجتمع الدراسة، هذا فضلا عن بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وقد استخدمت هذه الدراسة استمارة استطلاع رأي قام بتوجيهها فريق العمل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة.

وأشار المجدلي الى أن واقع تحليل بيانات الدراسة التطبيقية وذلك باستخدام بعض المقاييس الاحصائية التي تضمنتها حزمة برامج SPSS.وقد تم التوصل من خلال استبيان المجموعة الاولى الى النتائج الخاصة بآراء العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة ازاء تأثير الزيادة في الكوادر المالية على تزايد حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وكانت النتائج مرضية حيث تبين:

ان هناك ارتفاعا في نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص. حوالي 66,8٪ من أفراد عينة الدراسة يرون أن الزيادة في الكوادر المالية ستزيد من حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

كما أن أكثر من نصف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة، نحو 53,0٪ يرون ان الكوادر المالية في القطاع الحكومي مازالت تغري بترك العمالة الوطنية القطاع الخاص والانتقال للعمل في القطاع الحكومي، اضافة ان ما نسبته 47,7٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة يرون أن الزيادة في الكوادر المالية في القطاع الخاص قد تؤثر سلبا على زيادة الرواتب والعلاوات التي يتقاضونها.

وأن ما يقرب من نصف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة، حوالي 49,6٪ يرون أن الزيادة في الكوادر المالية في القطاع الخاص قد قللت الفارق بين رواتبهم ورواتب زملائهم في القطاع الحكومي.

كما ان ما نسبته 46,2٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينه الدراسة يرون أن الزيادة في الكوادر المالية في القطاع لخاص سوف تقلل من رواتب الداخلين الجدد لسوق العمل في القطاع الخاص.

كما ان نسبة قليلة لم تتجاوز 39,0٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة يرون أن الزيادة في الكوادر المالية في القطاع الخاص كانت أعلى من مستوى توقعاتهم.

وقال المجدلي إن المجموعة الثانية أكدت أن النتائج الخاصة بآراء العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة.

إن آراء حوالي 79,3٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أن اقرار الحكومة الزيادة في الكوادر قد اشعرت العمالة الوطنية بالقطاع الخاص بانهم يكتسبون خبرة مميزة في العمل بهذا القطاع، الامر الذي يدفع العمالة الوطنية الى التمسك في البقاء في هذا القطاع.

وكذلك جاءت آراء ما نسبته 65,5٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أنه بالرغم من اقرار الحكومة الزيادة في الكوادر المالية، الا أن العمالة الوطنية في القطاع الخاص ستنتقل للعمل في القطاع الحكومي لان العمل في القطاع الخاص يمنعهم من فرص الابتعاث لاستكمال تعليمهم.

وتؤكد الدراسة أن حوالي 45,6٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أنه بالرغم من اقرار الحكومة الزيادة في الكوادر المالية، الا أن العمالة الوطنية في القطاع الخاص ستنتقل للعمل في القطاع الحكومي، لأن هذا القطاع يعطي فرصا أكثر للحصول على دورات تدريبية.

كما أن آراء ما يقرب من نصف العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة حوالي 49,4٪ يتم تعويضهم عن ساعات العمل الاضافية ماليا.

وكذلك آراء ما نسبته 42,5٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة بأنه على الرغم من اقرار الحكومة الزيادة في الكوادر المالية، الا أن العمالة الوطنية في هذا القطاع، تعتقد أن العمل في القطاع الحكومي أكثر دخلا من العمل في القطاع الخاص.

وهناك آراء حوالي 40,6٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة، على اصرارهم على العمل في القطاع الخاص مهما زادت الكوادر أو المميزات في القطاع الحكومي.

أما المجموعة الثالثة فقد توصلت النتائج حيث تؤكد المجموعة آراء ما نسبته 89,3٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أن فرض الحكومة سياسات أكثر صرامة لحماية العاملين بهذا القطاع سيؤدي الى استقرارهم الوظيفي، الأمر الذي سيرفع من كفاءة أدائهم.

وكذلك جاءت آراء حوالي 90,2٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أن وضع الحكومة تشريعات تلزم صاحب العمل باشراك العاملين في برامج تدريبية سواء داخل أو خارج الكويت، سيرفع من كفاءة أداء العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

كما ان آراء 85,1٪ تؤكد من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أن وضع تشريعات تفرض على صاحب العمل الالتزام بالحد الأدنى للأجور، سيمكن العمالة الوطنية في القطاع الخاص من الاستقرار ويشعرهم بالآمان الوظيفي، الأمر الذي يؤثر ايجابيا على رفع كفاءة أداء العمالة الوطنية في هذا القطاع.

وتؤكد آراء 81,2٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على أن مساواة المشتغلين من الاناث في القطاع الخاص بمثيلاتهن من المشتغلين من الاناث في القطاع الحكومي سوف يؤثر ايجابيا على رفع كفاءة أداء العمالة الوطنية من الاناث في القطاع الخاص.

وكذلك تؤكد آراء حوالي 81,8٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة على تأييدهم للقانون ضد البطالة، وذلك بهدف رفع رواتب المسرحين من العمل في القطاع الخاص الأمر الذي يشعرهم بالأمان الوظيفي مما يرفع من كفاءة أدائهم.

وكذلك تؤكد آراء ما نسبته 69,0٪ من العمالة الوطنية في القطاع الخاص في عينة الدراسة، على أنه بالرغم من اقرار الحكومة الزيادة في الكوادر المالية، الا أنهم مازالوا على قناعة بالعمل في القطاع الخاص لأنه من وجهة نظرهم يوفر لهم منافع خاصة (تأمين صحي، تذاكر سفر، بونص سنوي)، مما يرفع من كفاءة أداء العمالة الوطنية في القطاع الخاص نظير ما يقدمه لهم من منافع خاصة.

## اقتراحات لتشجيع العمالة الوطنية على العمل في «الخاص»

اعتمادا على نتائج هذه الدراسات قام برنامج اعادة الهيكلة بوضع مجموعة من الاقتراحات لتشجيع الكفاءات الوطنية على العمل في القطاع الخاص:

- اقرار مجموعة من السياسات التي تضمن استمرارية العمالة الوطنية في القطاع الخاص وذلك بالمساواة بينهم في جميع الامتيازات مع العمالة الوطنية في القطاع الحكومي.
- وتطبيق سياسات زيادة نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص، لزيادة حجمها في هذا القطاع، وللحد من اعتماد القطاع الخاص على العمالة الوافدة.
- والعمل على صياغة التشريعات التي تحد من فصل العمالة الوطنية أو اجبارها على ترك العمل في القطاع الخاص مع تقديم التعويضات المالية اللازمة.
- وكذلك حث شركات القطاع الخاص بعدم الربط بين راتب دعم العمالة والراتب الشهري للعمالة الوطنية، الأمر الذي يؤثر ايجابا على زيادة رواتبهم.
- والتوسع في تدريب طلبة الكليات والمعاهد العليا لتنمية وعيهم بالعمل في القطاع الخاص، والعمل على ايجاد فرص وظيفية تتناسب مع مؤهلاتهم بعد التخرج لمن يرغب منهم في العمل في القطاع الخاص.
- واعادة تأهيل العمالة الوطنية في القطاع الخاص وذلك من خلال الدورات التدريبية المتخصصة التي تتناسب مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.
- وكذلك منح منتسبي برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة الضبطية القضائية وذلك للحد من ظاهرة التوظيف الوهمي في القطاع الخاص.
- وتفعيل مهام مركز دراسات سوق العمل لاعداد المزيد من الدراسات التي تعالج الاختلالات في سوق العمل في القطاع الخاص، واعداد الدراسات حول موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.